فرانس برس: سعود القحطاني لا يحاكم مع المتهمين بقتل خاشقجي

محمد عبدا

كشفت وكالة "فرانس برس" أن المستشار السابق بالقصر الملكي السعودي "سعود القحطاني" ليس واحدا من المتهمين الـ11 الذين تجرى محاكمتهم على خلفية مقتل الصحفي السعودي "جمال خاشقجي"، مطلع أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ونقلت الوكالة الفرنسية عن مصدر (لم تسمه) قوله: "ماذا يعني غيابه (القحطاني)؟ هل يريد السعوديون حمايته، أم ستتم معاقبته بشكل منفرد؟ لا أحد يعلم".

وارتبط اسم نائب رئيس الاستخبارات السعودية السابق "أحمد العسيري" والمستشار "سعود القحطاني" بقضية مقتل "خاشقجي"، لكن بينما يحاكم الأول بصفته "قائد" العملية أمام محكمة سعودية، يلف الغموض مصير الثاني الذي لم يظهر في جلسات المحاكمة، بحسب مصادر عدة.

وذكر الادعاء العام السعودي أن "العسيري" أشرف على عملية قتل "خاشقجي" وأنه تلقى تعليمات من "القحطاني" الذي كان ناشطا بشكل كبير في الإعلام.

وينتمي الرجلان إلى الدائرة الضيقة المحيطة بولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان"، وقد أعفيا من منصبيهما على خلفية عملية القتل، إلا أن "العسيري" وحده حضر جلسات المحاكمة الخمس التي بدأت في يناير/كانون الثاني الماضي، وفقا لأربعة مسؤولين غربيين.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، اتهم المدعي العام 11 شخصا بعملية القتل، من دون أن يسميهم، مطالبا بالإعدام لخمسة منهم، وبسجن الآخرين.

ويُسمح لدبلوماسيين يمثلون الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا والولايات المتحدة)، بالإضافة الى تركيا، بحضور جلسات المحاكمة التي تعتمد فيها اللغة العربية فقط، وذلك بصفة مراقبين.

ولا يحق لهؤلاء إحضار مترجمين معهم، ويتم إبلاغهم بجلسات المحاكمة قبل وقت قصير من انعقادها، بحسب المصادر ذاتها.

وحضر واحدة من الجلسات على الأقل ممثل عن عائلة "خاشقجي" التي نفت في وقت سابق من الشهر الحالي أن تكون قد توصلت إلى تسوية مالية مع الحكومة السعودية.

وذكر المسؤولون الذين تحدثت إليهم "فرانس برس" أن المسؤول السابق في جهاز الاستخبارات "ماهر المطرب"، الذي كان يرافق ولي العهد في رحلاته الخارجية، هو واحد من المتهمين الـ11.

وقد ورد اسم "المطرب" على لائحتي عقوبات أمريكيتين عرفتا عنه بأنه يعمل تحت إمرة "القحطاني".

وبين المتهمين الذين تجري محاكمتهم أيضا خبير الأدلة الجنائية "صلاح الطبيقي"، والعضو في الحرس الملكي "فهد البلوي".

وللمتهمين الحق بالاستعانة بالدفاع. ودافع عدد منهم عن أنفسهم بالقول إنهم كانوا ينفذون أوامر "العسيري" الذي وصفوه بأنه "قائد" مجموعة عملية القتل، بحسب المسؤولين الغربيين.

أين "القحطاني"؟

وبحسب المسؤولين الغربين، فإن "العسيري"، الذي وصف مرارا في الإعلام الرسمي قبل قضية "خاشقجي"، بأنه "بطل حرب" على خلفية سجله العسكري، لا يواجه عقوبة الإعدام.

وورد اسم "العسيري" الذي يعتقد أنه كان على علاقة عمل وثيقة بالاستخبارات الأمريكية، واسم "القحطاني"، في لائحتي العقوبات اللتين أصدرتهما واشنطن بحق مشتبه بتورطهم في قضية الصحافي الذي كان يكتب مقالات رأي في صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية ينتقد فيها سياسات ولي العهد.

ووفقا لمكتب المدعي العام السعودي، فإن "القحطاني" المعروف بأسلوبه الهجومي على وسائل التواصل الاجتماعي، التقى بالمجموعة قبل سفرها إلى تركيا بهدف مشاركتها بمعلومات متصلة بالمهمة.

رغم ذلك، يلف الغموض مصير "القحطاني" الذي لم يحضر جلسات المحكمة.

ويقول سعوديون إن المستشار السابق لا يزال يتمتع بالقدرة على التأثير بعيدا عن الأضواء، بينما يشير آخرون إلى أنه فضل الابتعاد إلى حين اضمحلال ردود الفعل الغاضبة في العواصم الكبرى.

وفي وقت سابق من العام الحالي، كتب الصحافي في "واشنطن بوست"، "ديفيد إينياتيوس" أن ولي العهد لا يزال يستشير "القحطاني" في مسائل معنية، مستندا إلى مصادر سعودية وأمريكية.

وأوضح الصحافي أن "القحطاني يتولى العديد من الملفات"، مضيفا: "فكرة الانقطاع عنه بشكل تام أمر غير واقعي".

غياب الشفافية

من هذا المنطلق، حث وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" ولي العهد على إنهاء علاقته بـ"القحطاني"، حسبما أفاد مسؤولان غربيان لـ"فرانس برس".

وكانت وكالة الاستخبارات الامريكية رجحت أن يكون "بن سلمان"، الحاكم الفعلي في المملكة، هو من أصدر الأمر بتنفيذ عملية القتل.

لكن السلطات السعودية نفت بشدة أي دور لولي العهد في الجريمة، وانتقدت في الجلسات المغلقة مع المسؤولين الغربيين السلطات التركية لفشلها في وقف عملية قتل الصحافي، وفقا للمصادر الغربية.

ونقل مسؤول غربي عن مسؤول سعودي قوله "استخباراتهم (تركيا) كانت على علم بأن مجموعة القتل قادمة. كان بإمكانهم توقيفهم".

والمسؤولون الأتراك هم أول من أعلنوا مقتل "خاشقجي"، ولا يزالون يطالبون الرياض بشكل متواصل بالكشف عن مكان وجود جثة "خاشقجي" التي تم تقطيعها، بحسب تقاريرهم، ولم يتم العثور عليها بعد.

وفي مارس/آذارالماضي، انتقدت "أنييس كالامار"، المقررة الأممية الخاصة المعنية بحالات الإعدام التعسفي او خارج نطاق القضاء التي تقود تحقيقا مستقلا في الجريمة، غياب الشفافية في إجراءات المحاكمة، مطالبة بجعلها علنية.

وقالت "أنييس": "ستكون (السعودية) مخطئة بشكل كبير إذا اعتقدت أن هذه الإجراءات، كما تجري حاليا، سترضي المجتمع الدولي".

وليس هناك مدة محددة للمحاكمة التي تجري بعيدا عن الأضواء.

وطالبت 7 منظمات حقوقية في الشهر الحالي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بنشر تقارير عن جلسات المحاكمة، معتبرة أن "المحاكمة السرية لقتلة خاشقجي قد تبرئ مسؤولين في أعلى مستويات الحكم السعودي".

المصدر | الخليج الجديد + أ ف ب